العالم الذي نعيش فيه: باربرا إيرنيريتش
The World We Share: By Barbara Ehrenreich

مهما كانت اهتمامات المواطن الحياتية – التي تعد حافزاً له كمواطن، مثل: التعليم، وسياسة الضرائب، والرعاية الصحية، والحقوق الأخلاقية، وحملة الإصلاح المالي – فإنه لا مناص له من الاهتمام بالإعلام. فعلى الرغم من زيادة الاهتمامات الحياتية المختلفة، ودرجة تحفيزها للمواطن، والمتمثلة في التعليم، وسياسة الضرائب، والرعاية الصحية، والحقوق الأخلاقية، وحملات الإصلاح المالي– فإن الإعلام يأتي في ذروتها.

فأنت عندما تريد أن ترشح لمنصب معين، فمن المؤكد أنك تخشى ضياع الرسالة الإعلامية، عند إرسالها عن طريق الموجات الصوتية الميكروسكوبية، التي تستحوذ عليها نشرات الأخبار التلفزيونية المفضلة. ولكي تقوم باحتجاج، فإنه لا بد من أن ينتابك القلق، إزاء ما إذا كان هذا الاحتجاج سوف يحظى بأي تغطية إعلامية، أو ما إذا كانت تلك التغطية سوف تتحول إلى تغطية إعلامية مشوهة، لدرجة أنك قد تتمنى لو أن وسائل الإعلام لم تقم بتغطيتها على الإطلاق، أو ربما تريد فقط أن يعلم الجمهور بقضيةٍ يكون الجميع متشوقاً إليها.

إلى أين سوف تتجه إذا لم تتجه نحو وسائل الإعلام؟ بالتأكيد أنه لا توجد طريقة أخرى للاتصال بأعداد كبيرة من الناس، للإشارة إلى نقطة معينة، أو لإثارة قضية معينة، حيث تبدأ في استعراض عضلاتك كمواطن حر يقيم في دولة ديمقراطية.

ويعد وجود الإعلام أمراً أساسياً لا مفر منه في حياتنا، مَثَلُهُ مَثَلُ البيئة. وفي الحقيقة، فإن وسائل الإعلام أصبحت هي البيئة العقلية والثقافية التي نعيشها يومياً، تجلب لنا الأصوات الأولى التي نسمعها في الصباح، والآراء التي نتشربها أثناء القيادة، والقصص والصور التي تسلينا بعد العمل. وبقدر ما نقول إننا كائنات اجتماعية ذكية فإن وسائل الإعلام هي العالم الذي نتقاسمه.

إن الإعلام ليس مجرد (بيئة)، أو نوعًا من الفضاء المحايد الذي تتنافس فيه الأفكار والصور والآراء؛ فلقد أضحت قضايا الإعلام المثيرة للنزاع بطريقتها الخاصة – من ضمن اهتماماتنا، خلال السنوات القليلة الماضية. وهناك نمو تلقائي سريع للقلق العام إزاء العنف في الإعلام، وهذا ربما يكون مفيداً لجذب انتباه مشاهدي القنوات، ويكاد يكون له أثر فعال في إضعاف معنويات المشاهد. كما أن هناك قلقاً متزايداً إزاء آثار الإعلان الإعلامي على الأطفال بصفة خاصة، ولكن يجب علينا جميعا – كباراً وصغاراً – تَوَخّي الحيطة والحذر عندما ينحدر الإعلان داخل محتوى برنامج أو مقال.

لقد بدأنا الآن نفهم جميع الطرق التي بواسطتها تعمل وسائل تقديم الأخبار – بصفة خاصة – على تشكيل السياسة العامة والحوار بمهارة، فمثلاً التغطية المثيرة للجريمة تضع الأساس لإجراءات العدالة الجنائية العقابية، مثل مقولة: (ثلاث ضربات وأنت خارج الحلبة). كما أن التغطية غير الكافية للأخبار الأجنبية تتركنا بدون أدلة في عهد العولمة.

وكانت المشكلة دائماً هي: ما العمل إزاء وسائل الإعلام؟ إذ يمكننا كتابة خطابات سيئة المحتوى للمحرر، كما يمكننا إيقاف تشغيل أجهزة التلفاز. فهذه الإيماءات

البسيطة تدلنا على كيفية وإمكانية التأثير في شيء منحرف بدرجة كبيرة، وهو في الوقت نفسه حميم، مثل بيئة الإعلام التي نعيش فيها.

وبحسب رأي (روبرت ماك جزني: Robert McChesney)، و(جون نيكولاس: John Nichols) في كتابهما (وسائل إعلامنا، ليست ملكًا لهم) – فإن التحكم في الإعلام يعد قضية سياسية أساسية في كافة دول العالم، وموضوعاً للحوار والتشريعات المحتملة، ويمكن أن يحدث ذلك التحكم إذا كنا نرغب في اتخاذ خطوة متجاوزة لفكرة السيطرة، وبناء حركة أساسية لمقاومة التشوهات، والحياة المادية المخدرة للعقل، ولوسائل إعلامنا غير المسؤولة التي تخضع لسيطرة الشركات.

تخيل – إذن – نوع وسائل الإعلام التي يستحقها المجتمع الديمقراطي: الإعلام الذي يجلب لنا ثروة من الآراء المختلفة، وخيارات الترفيه، والأخبار التي تكون مسؤولة عن تزويدنا بالمعلومات التي نحتاجها للعمل كمواطنين مطلعين، حيث تتدفق الأفكار من وسائل الإعلام في اتجاهين، فيكون للناس فرصة للتعبير عن اهتماماتهم بصورة روتينية.

وإذا كنت تحب هذا التصور فعليك وضع نفسك داخله؛ وذلك بالانضمام إلى الكفاح من أجل إصلاح الإعلام. لقد وضح لنا (ماك جزني) و(نيكولاس) ما الشيء الذي يمكن عمله، ومن ثم يتضح لنا جميعاً أهمية إدراك مدى تلك الاحتمالات المؤثرة على أنشطتنا.

حوار صريح: رالف نادر
In an Honest Debate: By Ralph Nader

قبل مدة قصيرة، كنت قد افتتحت مؤتمراً صحفياً في مدينة (سولت ليك: Salt Lake)، وتحدثت وأنا أنظر إلى كاميرات التلفاز، وأمامي مكبرات الصوت عن الحقيقة القائلة: إن الناس – وليس شركات الاتصالات المتعددة الجنسيات – هم الذين يجب أن يمتلكوا موجات الأثير الهوائية. فهذه الطريقة هي إحدى الطرق التي تجعل من وسائل الإعلام قضية.

ولكن حسب ما يشير إليه (روبرت ماك جزني: Robert McChesney)، و(جون نيكولاس: John Nichols) – فإن هذه ليست الطريقة الوحيدة؛ ففي دول أخرى من هذا العالم نجد أن نقابات العمال، والأهالي الأصليين، والنشطاء السياسيين، وحتى المواطنين العاديين، قد وضعوا الإعلام على جدول أعمالهم.

والآن يناقش كل من (ماك جزني) و(نيكولاس) هذه القضية، ويقولان: نحن شعب الولايات المتحدة الأمريكية – نريد أن نجعل من الإعلام جزءاً من الحوار القومي في الأرض التي ضَمِنَ فيها مؤسسوها حريةَ الصحافة؛ لأنهم قد عرفوا أن الديمقراطية تحتاج لمصادر غنية، ومتنوعة، من المعلومات والأفكار، وعليه فإن (ماك جزني) و(نيكولاس) على حق تماماً.

فنحن جميعاً نحتاج إلى البدء في التحدث عن الحقيقة القائلة بأن شعب الولايات المتحدة الأمريكية يمتلك موجات الأثير الإذاعية، فهم المُـلاّك لمحطات الإذاعة والتلفاز، وهم المستأجرون. وينبغي للشركات التي تمتلك تلك المحطات أن تدفع أموالاً لمفوضية الاتصالات الفدرالية (FCC) مقابل موجات الأثير، كما ينبغي إعادة تدوير بعض تلك الأموال لتطوير التلفاز للشعب، وينبغي أن يدفع الإيجار للشبكات التي يديرها الجمهور؛ لأنها تخدم الشعب، وتخدم الديمقراطية، وتعالج أموراً جادة وخطيرة، بطرق مثيرة للاهتمام.

نحن جميعاً بحاجة إلى البدء في التحدث عن الحقيقة القائلة: بأنه يجب عدم السماح للشركات متعددة الجنسيات – أن تُملي على الحكومة القيودَ التي سيتم فرضها على المناقشة في قطاعات الإذاعة، ووسائل الإعلام المطبوعة.

نحن جميعاً بحاجة إلى البدء في التحدث بقوة بأنه ينبغي للشعب استخدام اللوائح الحالية المضادة للائتمان والإذاعة، بالإضافة إلى القوانين الجديدة، والتقنيات الحديثة، وكسر الاحتكارات، وفتح حوار ديمقراطي حقيقي واسع النطاق في هذا البلد.

وهناك أشخاص متفوقون يقولون بأن قضايا امتلاك الإعلام – هي قضايا معقدة، لدرجة تصلح معها لأن تكون قضايا للحوار السياسي، على الرغم من أن كبار النقابيين لا يتحدثون إلى الشعب.

فعندما أقوم بإثارة قضايا الإعلام مع مواطنين في مدينة (سولت ليك)، و(أتلانتا)، و(ديترويت)، و(ناشفيل)، و(لوس أنجليس)، و(دينفر) – فإنني أجد الناس دائماً يدركون المقصود من الإعلام تمام الإدراك؛ فهم على علم بأن الإعلام يخون ثقتهم العامة، وهم يشاهدون ما يعرض على شاشة التلفاز، كاستغلال الإعلانات التجارية أو الأخبار، ويلمسون قلة برامج الخدمة العامة التي تعرض على التلفاز، وهم يعرفون أن الشيء الذي يحصلون عليه ليس هو الشيء الذي يريدونه أو يحتاجونه.

وعندما قمت بتحويل النقاش إلى الحديث حول الأشياء التي يتم تناولها والأشياء التي لا يتم تناولها في أخبار المساء، في الأماكن المجاورة والمجتمعات العامة، وعندما أفكر كيف تحدث تغطية الأخبار المحلية، والتي مدتها ثلاثون دقيقة، وتحتوي على أخبار الجريمة، والأخبار الرياضية، ونشرة الأحوال الجوية، والأحاديث الزائفة – فإنها جميعاً تتصل بما يعرفه الناس بفطرتهم عن تخصيص وقت أخبار التلفاز على نحو غير متكافئ.

وعندما يتحدث أي شخص عن الخطأ الذي يحدث في وسائل الإعلام في الوقت الحالي، وكيف ينبغي أن يكون للمواطنين الصلاحية لإجراء تغيير له مغزى – فإن الناس يشعرون بالنشوة، فهم يحبون فكرة التحكم في بعض ما يمتلكون، ولا يتعرضون للصدمة عندما يسمعون أن الحكومة تسلم موجات الأثير إلى تكتلات الإذاعة والتلفاز.

وإذا أردنا حواراً نزيهاً، فإن الجوانب التي تناقش الوضع الراهن فيما يتعلق بالإعلام – لن تحصل على دعم بنسبة خمسة بالمائة، وهذا هو السبب لحاجتنا لفتح ذلك الحوار النزيه. ولن يكون ذلك سهلاً، إلا أن هذا الكتاب سيساعد على فتح ذلك الحوار النزيه، ويجب أن تمسك المفتاح بيديك؛ لضمان عدم إغلاق سلسلة وسائل الإعلام المشتركة من قبل الشركات الكبرى، والتي قامت بتقييد الحرية الحقيقية للصحافة، والديمقراطية الحقيقية في هذا البلد، لفترة طويلة جداً من الزمن.

قصة تحدي (توم بَين): نعوم شومسكي
Renewing Tom Paine's Challenges: By Noam Chomsky

قبل مائتي سنة أصدر (توم بَين: Tom Paine) نداء لاستعادة الحقوق التي فقدت، من أجل محاربة الاحتلال والطغيان، ومن ثَمّ يتم افتتاح (عهد جديد للعنصر البشري). وأدعو هنا لاتخاذ إجراء لتجديد نداء (توم بَين)؛ فالحقوق التي يجب على المواطنين المثارين استعادتها في الوقت الحالي تكون ضمن أكثر الحقوق الأساسية لديمقراطية حقيقية، وهي الحق في الحصول على المعلومات، والنقاش الحر والصريح وغير المشفر من قبل شبكات الإعلام، التي قامت بتشكيل وسائل الإعلام الرئيسة داخل أجهزة السلطة والطبقة المسيطرة.

واستعادة الحقوق ليست بالأمر السهل، فقد توفي (توم بَين) ولم يحظ إلا بقليل من التقدير في الدولة التي ساعدها على التحرر من الحكم البريطاني، وفوق ذلك اتُّهِم بكونه "كافراً"، ألحق "كثيراً من الضرر بالمجتمع". ودعوة (توم بَين) لاستعادة الحقوق ترجع إلى عام ١٧٩٥م، فلهذا أعرب (جيمس ماديسون) عن قلقه إزاء مصير التجربة الديمقراطية، وحذر من "سيطرة حقيقية من قبل الأقلية تحت ستار الحرية الظاهرة لعديد من الناس"، مستنكراً "الفسوق الجريء عبر الأجيال"، كصلاحيات خاصة

"تصبح الرباط الإمبراطوري للحكومة، وفي الوقت نفسه تصبح أدوات لها، فتطغى بها، مع إعطائها رشوة من هباتها السخية، وتجاوز هيبتها عن طريق المطالبات الصاخبة والتذمر الغاضب".

ولقد أبدى (توماس جيفرسون) تخوفه من قيام حكومة وحيدة وشهيرة من الطبقة الأرستقراطية – على المؤسسات البنكية والشركات المالية، والتي ستساعد الأقلية على أن يحكموا الفلاح المنهوب وصغار ملاك الأراضي المعدمين.

ولقد لقيت أفكار (توماس جيفرسون) صدى واسعاً لدى (أليكس دي توكوفيل)، الذي تصور أن أكبر أخطار عدم المساواة الدائمة هي نهاية الديمقراطية، وإذا كان هناك وجود للطبقة الأرستقراطية الصناعية التي تنمو تحت أعيننا، والتي هي أكثر الأنظمة الموجودة في العالم صرامة – فإنها قد تجاوزت حدودها.

وبعد قرن، وخلال فترة لا تشبه الفترة الحالية، دعا فيلسوف أمريكا الاجتماعي البارز (جون ديوي) إلى استعادة الحقوق الأساسية؛ حيث انحطت الديمقراطية تحت حكم العمل التجاري لجني الأرباح، عن طريق سيطرة القطاع الخاص على البنوك والأراضي والصناعة، معززاً بسيطرة الصحافة ووكالات الدعاية والإعلان والوسائل الأخرى للدعاية والإعلان، ملقياً على المجتمع ظلاً يطلق عليه "علم السياسة".

إن رؤية الديمقراطية التي حثت على مثل تلك الاهتمامات، وأسهمت في الكفاح الشعبي لتعزيز الآمال وتحقيق وعودها – كانت تمثل تحدياتٍ كبيرةً للفكر وللعمل أيضاً.

وكانت اتجاهات (ماديسون) نحو الديمقراطية متناقضة، وخلال المؤتمر الدستوري ألح (ماديسون) على القول بأنه يجب منح القوة لأثرياء الأمة والرجال الأكثر قدرةً، والذين يعترفون بأن مسؤولية الحكومة هي حماية أقلية الأغنياء من الغالبية. وتوقع (ماديسون) أن إنجاز هذه المهمة الضرورية قد يكون صعباً، مع احتمال

زيادة في نسبة أولئك الأشخاص الذين سوف يرزحون تحت نير مصاعب الحياة وشدائدها، ويتنهدون سراً للمطالبة بالتوزيع المتساوي للنعم المغدقة عليهم. وكانت الإجراءات المتخذة لمكافحة ذلك بمثابة مبادئ أساسية للأمر الدستوري، والذي كان (ماديسون) قد قاد عملية صياغته.

واعتقد (ماديسون) أنه لا ينبغي أن يكون هناك تضارب مع المبدأ السامي؛ نظراً لأن رجال الملكية الذين سوف يسيطرون على القوة سيكونون رجالاً أتقياء ونبلاء، وكل واحد منهم يُعدّ رجل دولة، (مستنيراً ثقافياً وفيلسوفاً مطبوعاً على حب الخير)، إلا أن الحقيقة كانت أكثر قسوة عندما أراد (ماديسون) تقدير تلك الحقيقة، ومن هنا بدأت الهواجس المنذرة بالشر تنتابه بعد سنوات قليلة.

وهناك أوهام مماثلة شجعت مذهب (ويلسون) التقدمي، وكان رأي (ويلسون) هو أن نخبة من العظماء (ذوي المثاليات السامية) يجب أن يحكموا؛ من أجل استمرار الاستقرار والاستقامة، وينبغي أن تسيطر الأقلية الذكية من (الرجال المسؤولين) على عملية صنع القرارات.

واعتقد (والتر ليبمان) – عميد الصحافة الأمريكية في القرن العشرين، والباحث في الجانب النظري والتقدمي الديمقراطي المحترم – أنه لكي تعمل الأشكال الديمقراطية للرفاهية العامة، فإنه ينبغي تشكيل الرأي العام، ووضع السياسة وتطبيقها من قبل هذه الأقلية الذكية والمحددة ذاتياً، والذين يدينون بسلطتهم لخدماتهم للقوة الموثوقة. وهي حقيقة بدهية في الظلال التي يلقيها صفوة المفكرين، والذين يجدون بأن هذه الأفكار جذابة، ويجب وضع الجمهور العام (الدخلاء، والجهلاء، والفضوليين) في مكانهم المناسب – ومكانهم المناسب كما يقول (والتر ليبمان): "ومكانهم بعيد عن مراكز القوة، ويجب أن يكونوا (متفرجين على العمل) وليسوا مشاركين، على الرغم من أنه ليس لديهم وظيفة، ويجب على الجمهور العمل فقط على الانحياز نحو

شخص ما، حتى يكون في وضع يمكنه من التصرف بطريقة تنفيذية"، في تمارين دورية يطلق عليها "الانتخابات".

وطلب (هارولد لا سويل) أحد مؤسسي العلوم السياسية الحديثة من الأقلية الذكية أن تكون على اطلاع وعلم بجهل وبلادة الجماهير، وطرد (الدوغما الديمقراطية) التي ترى أن الرجال هم أفضل من يتحكمون في مصالحهم الذاتية، إنهم ليسوا كذلك بل نحن كذلك.

وينبغي السيطرة على الجماهير من أجل مصلحتها، وعندما تصبح المجتمعات أكثر ديمقراطية – فإن القوة لا تكون متاحة كوسيلة للسيطرة الاجتماعية، وينبغي أن يعود الرجال المسؤولون إلى الأسلوب الكامل الجديد للسيطرة، وذلك عن طريق الدعاية بدرجة كبيرة، مطالباً ببسط وجهة نظره.

والوضع المثالي هو ما يطلق عليه المنظر الأكاديمي الديمقراطي (روبرت داهل) لفظ (التعددية)، وليس (الديمقراطية). فأولئك الذين يبحثون عن الديمقراطية الشعبية – مثل (توم بَين: Tom Paine) – يسببون كثيراً من الأذى، بناء على مذهب النخبة السائد.

وليس من المثير للدهشة، موافقة عالم القوة الخاصة. فلقد تأثرت صناعة العلاقات العامة الحديثة بالتقدميين من أنصار (ويلسون)، الذين دافعوا عن هندسة الموافقة، وهو أسلوب للسيطرة يستخدمه الرجال المسؤولون لفائدة جمهور من الجماهير الجاهلة، والتي يجب تنظيم عقولها بصرامة، وبأكبر قدركما ينظم به أفراد الجيش أجسامهم.

وينبغي تدريب الجماهير البليدة أو الغبية على التخلي عن أي أفكار خطيرة وهدامة حول التحكم في حياتهم الخاصة، ومهمتهم فقط هي اتباع الأوامر، في الوقت الذي يركزون فيه الاهتمام على الأشياء الأكثر سطحية، والتي تؤلف قدراً كبيراً من الاستهلاك ذي العلاقة بعالم الطبقات الاجتماعية العليا، ويجب عليهم تبني فلسفة

العبث واللاجدوى، والتخلي عن مصيرهم للعظماء (ذوي المثاليات السامية)، الذين يديرون النظام السياسي، والتخلي عن تركيزات السلطة الخاصة غير المسؤولة، التي هي (أدوات طغيان) الحكومة. وتنحصر حياة هذه الجماهير في نطاق خاص ضيق، حيث يكون استهلاك السلع ومضاعفة الثراء الفردي بمثابة قيم ذات علاقة بالسلطة.

إن قدراً كبيراً من حماسة الجناح اليميني تقف خلف دوافع تدمير الضمان الاجتماعي والمدارس الحكومية، وكذلك فإن إيقاف البرامج تعتمد على القيم التي ينبغي اجتثاثها، والقيم الطبيعية والراسخة للتعاطف والتضامن، والاعتقاد بأنه ينبغي أن يهتم المرء بما يحدث للطفل أو الأرملة العاجزة في الجانب الآخر من المدينة، وينبغي دفع هذه الأفكار الخبيثة عن العقل، كما ينبغي فصل الناس إذا كانوا سيُحكمون من قبل الرجال المسؤولين لمصلحتهم الذاتية.

وهذه الرؤى المتضاربة في توتر دائم، وهناك قدر كبير من المد والجزر في الكفاح من أجل استعادة وتوسيع نطاق الحقوق والحرية، كما أن الانتصارات التي يحققها (الدخلاء الجهلاء والطفيليون) تزرع الخوف والذعر وسط القادة العمليين، والذين يحذرون من الخطر الذي يواجه الصناعيين في القوة السياسية الصاعدة للجماهير، ويدعون إلى عنفوان متزايد في (المعركة المستمرة لعقول الرجال)، فالصفوة من المفكرين المتحررين في خطر تجاوز الديمقراطية، عندما يسعى السكان السلبيون واللامبالون في العادة إلى دخول الميدان السياسي للإصرار على مطالبهم، متناسين مكانهم المناسب في النظام الديمقراطي.

ومع القلق العميق إزاء تجاوز الديمقراطية في الستينيات، فإن مفكري اللجنة الثلاثية – والذين يمثلون القطاعات الحرة الدولية للعالم الصناعي – ألحوا على مزيد من "التحديث في الديمقراطية"، وبالرجوع إلى أيام الرئيس (ترومان) – بناء على ما أورده (صامويل هنتنغتون) اختصاصي العلوم السياسية بجامعة هارفارد – "عندما استطاع

(ترومان) أن يحكم الدول بالتعاون، مع عدد قليل نسبياً من محاميي ومصرفيي (وول ستريت)". ومن أجل عكس نجاح الديمقراطية، فقد نصح أولئك المفكرون بضرورة القضاء على إخفاقات المؤسسات المسؤولة عن تلقين الشباب "المذاهب والمبادئ"، وربما التأكيد على التنظيم الحكومي للصحافة، إذا كانت قادتها لا يفرضون "معايير من الاحترافية" (وهي التكسب بكل ما لا يعد في الأصل حرفة يتكسب بها، كالرياضة البدنية والسياسة ...إلخ)، وتقليص الانحرافات العرضية من استقامة الرأي والطاعة.

لذلك أصبحت (أزمة الديمقراطية) التي تصورها المحللون في اللجنة الثلاثية أكثر حدة في السنوات التالية، حيث نشأت الحركات الشعبية الواسعة النطاق، من ثورات الستينيات، متداخلة مع سيطرة النخبة، إذ نادت بالمساواة بين الجنسين سياسياً واقتصادياً، والمحافظة على البيئة، والتضامن، ومكافحة السلاح النووي، ومواضيع أخرى.

لقد تمت مقاومة هذه الميول الديمقراطية بمستجدات مهمة في المجتمع المحلي والدولي، وكان أحد العناصر الأساسية لبرامج المذهب الحر الحديث في الربع الأخير من القرن هو تقييد نطاق الميدان العام، والقضاء على التهديد بتحويل القرارات إلى الحكومة الاستبدادية الخاصة غير المسؤولة تحت شعار "تقليل حجم الدولة للحد الأدنى". ولقد استولى (ديفيد روكفيلر) مؤسس اللجنة الثلاثية على الفكرة الأساسية، وشارك في وضع منظورها العام الدولي الحر، وعبر عن موافقته للاتجاه نحو تقليل دور الدولة، وهو الشيء الذي يحبذه رجال الأعمال. ولكن الوجه الآخر للعملة هو أنه ينبغي لشخص ما أن يأخذ مكان الحكومة، فيبدو ككيان قانوني ليحل محل الحكومة، وأعتقد بأن هناك عدداً كبيراً جداً من رجال الأعمال لم يواجهوا ذلك الموقف ببساطة، أو أنهم قالوا: (هذه مسؤولية شخص ما آخر، وليست مسؤوليتي)، ومن الأمور الحاسمة هنا القول أنها ليست مسؤولية الجمهور.

وهناك فارق دقيق لا يكاد يدرك بالنسبة لبرنامج (تقليل حجم الدولة)، إذ ينبغي تعديل وظائف الدولة وليس تقليل حجمها، وينبغي للدولة أن تستمر على الأقل في خدمة (أدواتها)، مع التأكيد أن العالم منظم بطريقة جيدة لتلبية احتياجاتهم، مع المحافظة على الآليات التقليدية في المنزل، لإضفاء الاجتماعية على التكلفة والخطر؛ لحماية أقلية الأغنياء من نظام السوق.

إن التحرر المالي هو المكون الرئيس لبرامج المذهب الحر الحديث، الذي يعمل على تقويض الديمقراطية، كما كان مفهوماً على نحو جيد لمدة نصف قرن. وهو يخلق كذلك ما يطلق عليه بعض الاقتصاديين الدوليين اسم (مجلس الشيوخ الافتراضي للمستثمرين ورأس المال المضارب)، وهو يسيطر على صلاحية (حق الفيتو) على القرارات الحكومية، ويمكنه معاقبة السياسات السيئة، التي قد تفيد السكان بدلاً عن تحسين المناخ للعمليات التجارية.

ومع عدم ترك شيء للمصادفة، فإن أولئك الذين يشنون المعركة المستمرة لعقول الرجال قاموا أيضاً بإنشاء (خزانات التفكير) المؤثرة، والأدوات الأخرى؛ لتقييد المكان العام المحدود المسموح به من قبل وسائل الإعلام المشتركة. ويعد توحيد وسائل الإعلام وتقييد أي وظيفة خدمة عامة نتيجة طبيعية ملازمة لهذه البرامج، التي تختلف كثيراً عن برامج العوام المستقلة، التي تؤدي إلى احتكار القلة في قطاعات عديدة من الاقتصاد، والتي يتحكم فيها عدد قليل من التكتلات المرتبط بعضها ببعض، مع التحالفات الإستراتيجية والدول القوية، التي تعتمد عليها تلك التكتلات، والتي يلقون عليها ظلالهم.

والجمهور مدرك للخلل الديمقراطي المتنامي. وأحد المواضيع التي يتم تناولها أدناه هو موضوع التغطية الإعلامية، أو ربما تلك التغطية التي ستكون أكثر ملاءمة لانتخابات نوفمبر ٢٠٠٠م في وسائل الإعلام المشتركة. ومن الجدير بالملاحظة أنه في

عشية الانتخابات وقبل تدخل المخادعين في ولاية فلوريدا وتدخل المحكمة العليا – فإن ثلاثة أرباع السكان لم يأخذوا العملية على محمل الجد، والنظر إليها كلعبة يلعبها المساهمون الماليون وقادة الأحزاب وصناعة العلاقات العامة، والتي خدعت المرشحين ليقولوا أي شيء تقريباً لكي يتم انتخابهم؛ لكي يعتقد المرء بالقدر القليل الذي قاله المرشحون، حتى عندما كان ذلك واضحاً.

ولا يستطيع المواطنون تحديد مواقف المرشحين حول معظم القضايا، ليس بسبب أنهم أغبياء أو لا يحاولون، ولكن بسبب الجهود الواعية لتوجيه اهتمام المقترع بعيداً عن القضايا إلى الخواص، ولا يمكن لعديد من القضايا ذات الأهمية الكبيرة للجمهور أن تدخل في جدول أعمال الانتخابات؛ نظراً لأن الاتجاهات الشعبية تكون مقاومة بشدة لإجماع النخبة. ومن ضمن تلك القضايا قضايا مرتبطة بالشؤون الاقتصادية الدولية، بما فيها (اتفاقيات التجارة الحرة)، والتي تطلق عليها الصحافة التجارية بقدر أكبر من الأمانة اسم (اتفاقيات الاستثمارات الحرة)، وبعد عقد من الزمان كان ينبغي الإبلاغ عن موقف الحركة العمالية الأمريكية حول النافتا (NAFTA)، والنتائج النهائية لمكتب البحوث التابع للكونجرس؛ وذلك خارج المصادر المنشقة ولأسباب عدة. لقد تنبأوا بالآثار الضارة لهذه الاتفاقيات على العاملين في الدول الثلاث المعنية، والبدائل البناءة المقترحة، وربما تكون هذه البدائل قد حظيت بقدر كبير من الدعم الشعبي، وتم توفيرها، ولكنها واجهت مقاومة من إجماع النخبة، والذي يعين الحدود للميدان الانتخابي وحوار وسائل الإعلام.

وتوصل مشروع جامعة هارفارد، الذي يراقب الاتجاهات السياسية، إلى أن الشعور بالعجز – في انتخابات شهر نوفمبر عام ٢٠٠٠م – قد وصل إلى مستويات مرتفعة من الخطر، حيث قال أكثر من نصف المشاركين: بأن الذين هم مثلنا لديهم نفوذ قليل أو لا يوجد لديهم نفوذ على ما تفعله الحكومة. ولقد زادت الأرقام بمستوى

ثابت خلال فترة المذهب الليبرالي الحر، ليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن على نطاق عالمي بما في ذلك دول أمريكا اللاتينية، حيث كان انتشار الديمقراطية الرسمية مصحوباً بانحطاط ثابت في الولاء للديمقراطية، غير أنه لا يجب ترجمة ذلك الشعور بالعجز إلى يأس، وكما حدث في الماضي فإن القوى الشعبية كانت تنظم نفسها على نطاق كبير لا مركزي بدرجة مرتفعة في الأسلوب الأمريكي المألوف مع نقاط ضعفه ونقاط قوته.

ويقدم (ماك جزني) و(نيكولاس) كثيراً من الأدلة على أنه ربما تكون في المراحل المبكرة من الحركة الاجتماعية الخطيرة، والتي ستكون فيها ديمقراطية الإعلام بمثابة محور التركيز الرئيس للنقاش والنشاط وإعادة البناء. ويقدم (ماك جزني) و(نيكولاس) حالة قوية لتأييد هذه الأولويات، ويقترحان المسارات التي يمكن اتباعها لوضع هذه الأسس لاستعادة الحقوق ودفع الكفاح الذي لا نهاية له – إلى الأمام من أجل الحرية والعدالة.

المقدمة
Introduction

"إن الحكومة الشعبية بدون معلومات شعبية أو وسائل لاكتساب المعلومات – هي عبارة عن مقدمة لرواية، أو عمل تمهيدي (Prologue) لمسرحية ساخرة هزلية، أو مسرحية تراجيدية حزينة، أو ربما للاثنتين معاً؛ فالمعرفة سوف تحكم الجهل للأبد، فينبغي للذين يريدون أن يكونوا حكام أنفسهم أن يسلّحوا أنفسهم بالقوة التي تمنحها المعرفة".

جيمس ماديسون (James Madison)

لقد كان من المفترض أن تكون وسائل الإعلام لنا.

في عصر التنوير الثقافي في نهاية القرن الثامن عشر، عندما بدأ المفكرون يتخيلون أنهم سيطيحون بالحكومات الاستبدادية للملوك، وأن يرثوا بدلاً عن ذلك حكومة منتخبة – فهموا أن الأداة الأساسية للمواطنين المحررين حديثاً ستكون هي المعلومات.

ومن ثم، فقد احتفظ (جيمس ماديسون) ورفاقه في القضية الثورية – عندما صاغوا دستور الولايات المتحدة الجديدة – بوسائل حماية صحافة حرة ومتنوعة

وخطيرة، وستكون هي الأساس الذي يرتكز عليه الحكم الذاتي الأمريكي والحرية الأمريكية خلال القرنين القادمين.

فلم تكن هناك أي مسألة للقصد الأصلي، فكما حذر (توماس جيفرسون: Thomas Jefferson) قائلا: "لا يمكن حراسة حريتنا إلا عن طريق حرية الصحافة". وكان ينبغي لوسائل الإعلام أن تكون كلبَ حراسة صارماً؛ لمراقبة أولئك الذين هم في السلطة، وأولئك الذين يريدون أن يكونوا في السلطة في القطاعين العام والخاص.

وكما يشرح (جيفرسون) أنه "من الملاحظ أن يكون لموظفي كل حكومة نزعات طبيعية للسيطرة على حرية وممتلكات ناخبيهم المقيمين في دوائرهم الانتخابية، ولا يوجد هناك إيداع آمن لهذه النزعات الطبيعية إلا عن طريق الناس أنفسهم، ولا يمكن أن تكون آمنة مع الناس بدون معلومات، وعندما تكون الصحافة حرة ويستطيع كل رجل أن يقرأ، فإن الجميع يكونون كلهم في أمان".

ولكن هل الجميع في أمان؟ هل يستطيع أي شخص أن يقترح بجدية أنه ينبغي لوسائل الإعلام أن تزود جميع المواطنين بمعلومات تفصيلية دقيقة عن طريق المصادر المطلعة على القضايا المهمة لأزماتنا؟

هل يزعم أي شخص أنه توجد مصداقية لوسائل الإعلام اليوم التي هي أساس الحرية الأمريكية؟

فهل سيرى (جيفرسون) و(ماديسون) في الإعلام – احتكارات القرن الحادي والعشرين للصحافة الحرة، ويعرفون أنه لن تكون هناك ديمقراطية بدونها؟

بالطبع لا.

كان من المفترض أن تكون وسائل إعلامنا عن طريق التصميم والضرورة – عبارة عن أصوات ذكية ومزدهرة ومتنوعة ومنظمة؛ لأجل إبلاغ وإقناع جمهور الناخبين المنظمين، ولخدمة ذلك الجمهور بالديمقراطية التي سوف يزيفونها. ويمكن تتبع

الكثير من الأشياء التي تزعج ديمقراطيتنا وأمتنا وعالمنا، كما يمكن تتبع مقاصد الديمقراطيين الثوريين، أمثال (توم بَين)، لقد كان (بَين) يحلم بالأمة التي تشجع "على تداول مستمر للأفكار، عبر ملايين القنوات الإعلامية التي تنشط الكتلة الكاملة للرجل المتحضر".

وبعيداً عن تنشيط الكتلة الكاملة، فإن نظام الإعلام الذي يعمل بالولايات المتحدة اليوم – يفشل في تقديم الدعم الأساسي للمواطنة، ويفشل في حماية أو نشر الخير العام، إنه ليس نظام إعلام من ابتكارنا، لم نصنعه بأيدينا أو في مصلحتنا؛ وذلك هو السبب لتعرضنا اليوم – ليس لوسائل إعلامنا، ولكن – لوسائل إعلامهم... فمن هم؟

هم عبارة عن حفنة من التكتلات الهائلة التي قامت باحتكار امتدادات شاسعة من مساحة الإعلام. إن هياكل احتكار القلة التي تم إنشاؤها تسخر من النظرية التقليدية للصحافة الحرة، حيث يمكن لأي شخص تدشين وسط إعلامي ويشارك في سوق الأفكار، فالاحتكارات تنمو بشكل شامل مع كل سنة من السنوات العابرة.

وقد لاحظ (ايه جي ليبلنغ) قبل عقود مضت: "أن حرية الصحافة في أمريكا يحتكرها – على نطاق واسع – أولئك الأشخاص الذين يمتلكون إحدى وسائل الإعلام". وسنقوم بتحديث قوله فقط بإزالة العبارة (على نطاق واسع).

من الذين تخدمهم وسائل إعلامهم؟ إنهم يقدمون في المقام الأول خدمات لمساهميهم، ويمكن أن تكون وسائل الإعلام الرئيسة في الولايات المتحدة محققة لأرباح هائلة، وللمحافظة على تلك الأرباح فإنهم يخدمون مصالح الشركات الكبرى التي تدفع – بسخاء – شيكات إعلانات سمينة للإعلام. ولتفادي فرض قوانين على المصلحة العامة؛ فإنهم يخدمون تلك الطبقة السياسية التي ترد الجميل بالسماح للتكتلات الإعلامية بالوصول الحر إلى موجات الأثير العامة، بينما تقوم بصورة روتينية بإزالة الحواجز أمام توسع سيطرة الشركات على قطاع الاتصالات.

ويصل الأمر إلى الحد الذي ينظر فيه ملاك وسائل الإعلام الكبرى في أمريكا إلى أنفسهم بأنهم مقيدون برسوم الخدمة العامة، إلا أن تلك الرسوم موجهة نحو المستهلكين الأغنياء، الذين تقدم لهم خدمات تغطية صحفية وإعلامية على مدار الساعة، والتي تتحدث إلى طبقة صغيرة جداً من المستثمرين، والمشكلة مع نظام وسائل إعلامهم هي أنها توجد لتخدم مصالحهم، وليس لخدمة مصالحنا. كما أن الربح يغري المجتمع المدني في كل مرة، وليس بالمستغرب أن يكون المجتمع المدني في أزمة.

خذ في الاعتبار نقص القيم الأساسية للمجتمع، والخدمة، وعمل الخير العام – التي ننظر إليها كتطرف تجاري مدفوع من قبل الإعلام، والذي ينتشر في كل زاوية شق في جدار ثقافتنا، وخذ في الاعتبار المستويات الدراماتيكية (المثيرة) للتحرر التي تنتج عند مرور أي شيء إلى الصحافة، فإنها تترك المواطنين غير مطلعين.

وخذ في الاعتبار فظاعة وشناعة الانتخابات التي يتم فيها استبدال التغطية الجادة للقضايا بحملات إعلانية مترعة، وطافحة بالأكاذيب المسيئة، وأنصاف الحقائق، التي أصبحت اللغة المشتركة للحديث السياسي.

خذ في الاعتبار أيضاً الطريقة التي يرفض فيها القادة المنتخبون – الذين لم يعودوا يتعرضون للمطاردة من قبل كلاب حراسة الإعلام – تناول القضايا التي تقول الغالبية الساحقة من الأمريكيين بأنها تتطلب الاستجابة من قبل الحكومة. وهي: الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية، والسكن المناسب، والمدارس المنهارة، وعدم كفاية وسائل النقل، وتلوث البيئة، وسجن المجمعات الصناعية، التي يُبعَد إليها أولئك الذين يعانون من الأمراض التي يمكن – ويجب – أن تعالج.

ويجب أن يكون هناك نقاش واسع النطاق، مفاده أنه يجب علينا كمواطنين تحمل قدر كبير من المسؤولية لدعم الخير العام، وبالتأكيد فهناك مقدار ضئيل من الحقيقة في هذا الرأي، ولكن ماذا عن وسائل الإعلام؟

لماذا يطالب عدد منا بأنه يجب أن تظهر وسائل الإعلام في مستوى المسؤولية الذي أراده كلّ من (ماديسون) و(جيفرسون)؟

إن الاستجابة التي تأتي من المدافعين عن وسائل الإعلام الكبرى عادة ما تؤكد على أن تلك الوسائل تكون غير وطنية. وأخيراً، تمضي هذه النظرية في القول بأن التكتلات الإعلامية قد نالت النجاح والقوة بالطريقة الأمريكية، وبكسب المنافسة القوية في عالم التجارة، غير أن هذا الدفاع عن السوق الحر له عيب واحد، وهو أنه لا يستند إلى الواقع.

إن الادعاء بأن وسائل الإعلام الأمريكية نتاج لمنافسة السوق، والتي يفوز بها حفنة من الشركات متعددة الجنسيات – هي إحدى الأكاذيب الكبرى التي تسعى شركات الإعلام إلى نشرها على نحو يائس، ومثل الكثير من برامجهم فإنها عبارة عن سلة من الحماقة.

إن نظام إعلامنا هو عبارة عن نتيجة مباشرة للعمل الحكومي والقوانين والسياسات التنظيمية الحكومية، التي لم تحدد ميدان اللعب فحسب، ولكنها حددت الفائزين باللعبة أيضاً. وفي حالة الراديو، والتلفاز، والكيبل البرقي، والأقمار الصناعية – فإن الوكالات الحكومية تمنح حقوق الاحتكارات للامتيازات للشركات الخاصة بدون تكلفة، فالشخص الذي يحصل على هذه التراخيص سيحصل على ربح مضمون. وقيمة هذا الشكل من الإنعاش المشترك خلال السبعين السنة الماضية تعد مربكة للعقل، ومن المؤكد أن تلك الأرباح تقدر بمئات الملايين، إن لم تكن تريليونات (رقم من واحد إلى يمينه ١٢ صفراً) من الدولارات. وتكاد تكون جميع شركات الإعلام العملاقة مؤسسة على ظهور هذا الإنعاش المشترك، على الرغم من أنك لن تعرف ذلك على الإطلاق بالاستماع إلى لغتهم المنمقة والطنانة، التي تتسم عادة بالمغالاة وعدم الصدق.

وحتى الأفلام والموسيقى ووسائل الإعلام التقليدية المطبوعة تعتمد في وجودها على القوانين واللوائح الحكومية، وإن حق النشر والتأليف - والذي هو احتكار مصادَق عليه ومطبق قانوناً من قبل الحكومة - يعد الأساس لمعظم هذه الصناعات الإعلامية. وبدون هذا التدخل الحكومي الواضح في السوق لمنع المنافسة، فإن هذه الصناعات الإعلامية ستبدو مختلفة اختلافاً جذرياً ليس فقط للمستثمرين، بل وللمستهلكين أيضاً.

وخذ في الاعتبار: القوانين الضريبية التي تجيز - صراحة - اكتتاب الإعلان كعمل شرعي، يغذي التجارة التي غمرت الإعلام والمجتمع، وفضلاً عن كتابة القوانين الضريبية التي تروج لقصف منازلنا تجارياً، فإن الحكومة نفسها تعد مشترياً رئيساً لمحتوى الإعلام ومعلناً رئيساً.

ومع ذلك، فإنك سوف تدرك أنه لا يوجد هناك شيء طبيعي في الصناعات الإعلامية الموجودة حالياً، وأنهم لم يكسبوا منافسة نزيهة في السوق الحر، إنما كسبوا اليانصيب الحكومي، حيث حُرمت الغالبية حتى من حق شراء التذاكر.

إن المعركة ليست بين وسائل الإعلام الخاصة والتشريع الحكومي، فالنظام الحالي لوسائل الإعلام الخاصة هو نتيجة مباشرة للتشريع العدواني والإعانات المالية الضخمة التي تقدمها الحكومة. والسؤال هو: كيف سيبدو نظام الإعلام غداً؟ ستتم الإجابة عن ذلك السؤال عندما نقرر نوع التشريع والقيم التي بموجبها يُؤكّد التشريع. فشركات الإعلام تريد الحصول على مزيد من نفس المزايا: قدر أكبر من تركيز الملكية، واحتكارات كبرى، وقدر أقل من المسؤولية لإطلاع أو تنوير المجتمع، وتحقيق مزيد من الأرباح. ومعظم الأمريكيين سوف يختارون شيئاً مختلفاً إذا أعطي لهم الخيار.

فالمشكلة في الولايات المتحدة الأمريكية، أنه في الوقت الذي تُوضع فيه السياسيات التشريعية باسم الجمهور - فإنها لا تحظى بموافقة الجمهور.

وفي الحقيقة، سيكون من الصعب تخيل مثال أكثر فساداً على التعاون بين الشركات والحكومة – من ذلك الذي يؤثر على صناعة سياسة الاتصالات في واشنطن. حيث تسعى جماعات الضغط الضخمة للحصول على أفضل الصفقات من الساسة والمشرعين، في الوقت الذي لا تعير فيه وسائل الأخبار التجارية أي اهتمام.

كما أن الحوار حول قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية لعام ١٩٩٦م – والذي هو عبارة عن إعادة تشكيل دراماتيكي لقوانين ملكية الإعلام، وأحد أكثر مشاريع الإنعاش المشترك إثارة في تاريخ الأمة – كان بمثابة قصة قصيرة، تمت إذاعتها في نشرة الأخبار المسائية.

وفي الحقيقة، فإن المكان الوحيد الذي ستجد فيه تغطية ممتازة لصنع السياسة الإعلامية في الصحافة هو مجال الأعمال والمنشورات التجارية، حيث تُصاغ تلك السياسة كقضية للمستثمرين الأثرياء وكبار التنفيذيين، كما أنه نادراً ما تجد بأن حوارات السياسة الإعلامية تصاغ كقضايا ذات اهتمام للمستهلكين، مع نسيان الصيغة التي تعدها السياسة الإعلامية كقضية للمواطنين في مجال الديمقراطية. وعليه فإن معظم الأمريكيين يجهلون تماماً أي شيء حول صنع السياسة الحكومية التي تشكل وسائل الإعلام التي نتصل بها طوال ساعات استيقاظنا كل يوم.

ولكن ألا نرى بأن المعلقين في تلفاز (فوكس FOX) يتذمرون من وسائل الإعلام؟ ألم يشتك (روش ليمبو) من الإعلام حول عرضه الإذاعي المنقول على نطاق قومي؟

هناك نقد للإعلام في أمريكا، ولكنه عموماً – ليس نقداً موجهاً من المواطن، كما أنه مصمم لجعل وسائل الإعلام تكون مصدراً جيداً للمعلومات في دولة ديمقراطية، وفضلاً عن ذلك فهو مناورة ساخرة للحديث المصمم لإسكات أقل الانشقاقات حدة من قبل المبادئ المحافظة المؤيدة للشركات، والتي تأتي لتمرير الأخبار.

وينبغي ألا يصاب أحد بالدهشة إزاء الشكل الوحيد من أشكال نقد الإعلام الذي يلعب دوراً كافياً في وسائل الأخبار التجارية، هذا النقد الموجه لشركات الإعلام لاحترام القيم التعددية التي يعتنقها معظم الأمريكيين، وعليه فإننا نسمع كثيراً عن كيفية انحياز الإعلام نحو جناح اليسار أو الانحياز الليبرالي السياسي. فلقد وصلت الدراسات والمناقشات الرائدة في مجال الإعلام حول تلك الادعاءات إلى الحد الذي أصبح فيه كِتاب (الانحياز) لـ(برنارد غولدبرج) أكثر الكتب رواجاً في مجال الانحياز في الإعلام. اكتشف قراء كتاب (غولدبرج) بأن الكتاب استند إلى معايير ظاهرة للعيان، مشتملة على عدد كبير جداً من الحكايات والنوادر المتناقضة، ومن نوع رديء لا يؤهله لأن يكون إلا كتاباً مثيراً للشفقة، ولكن أولئك الأشخاص الذين يخبروننا بألا نصدق وسائل الإعلام الحرة ليس لديهم وخز ضمير إزاء ظهور الكتاب.

وعندما يثرثر معلقو التلفاز الكيبلي حول التحيز الليبرالي في الإعلام، دون الإقرار بسخرية ظروفهم – فإنما يفعلون ذلك؛ ليس ليكسبوا حواراً أيديولوجياً، ولكن ليشوهوا سمعة أي صحافي لا يزال يحاول أن يخبر كلا الجانبين عن القصة. وازدهرت صناعة التحيز الليبرالي أثناء سنوات حكم الرئيس (ريغان) كرد فعل نحو التعليق الصحفي حول نقاط ضعف الرئيس، وفيما يتعلق بمؤيدي وسائل إعلام الرئيس (جورج. دبليو. بوش) اليوم فإن مؤيدي الرئيس ريغان لم يريدوا تناول الاهتمامات حول كفاءة رئيسهم، وعليه فلقد أكدوا أن أي تقرير صحفي مهم كان نتيجة للتحيز الليبرالي.

وبالطبع، فإن الحقيقة هي أنه ليس هناك تحيز ليبرالي في الإعلام، ولقد أثار علماء على نطاق عالمي، مثل (إدوارد . اس . هيرمان) و(نعوم شومسكي) – مناقشات مهمة حول التحيز الهيكلي في الإعلام نحو الوضع السياسي الراهن، وأكد المحللون تحري العدالة والدقة في نقل أو تبليغ الأخبار، كما أكد العلماء في عشرات كليات

الصحافة على هذا النقد في دراسة تلو أخرى. إلا أنه في الوقت الذي يمكن فيه لكلٍّ من (بيرني غولدبرج) أو (آن كولتر) الزحف نحو أي دراسة تلفزيونية في أمريكا للصراخ بألم، فيما يتعلق بالتحيز الليبرالي الذي لا يوجد، كما أن (هيرمان) و(شومسكي) وآخرين سوف يقدمون نقداً أكثر عقلانية، وينظر إليهم من قبل الإعلام بقدر كبير، وبنفس الطريقة التي كانت تنظر بها وكالتا (تاس) و(البرافدا) إلى المنشقين السوفيت.

إن وسائل الإعلام المتحدة هي أكثر رغبة للترحيب بالفكرة القائلة بأن مشكلتهم الرئيسة هي أنهم كثيرو الانتقاد للأعمال الكبرى والعسكريين ورجال السلطة، ومتعاطفون جداً مع المطرودين، وهذا يعيد تأكيد صورتهم الذاتية كنوع ما من السلطة الرابعة. كما أنهم غير راغبين في التطرق للفكرة القائلة بأنهم يجلسون على قمة نظام أنشئ بطريقة فاسدة، والذي يعمل لدعم مصالح وسائل الإعلام الأمريكية وتقييد الديمقراطية. وليس من المستغرب أن تكون نظريات التآمر ذات شعبية كبيرة في أمريكا، وليس من المستغرب عندما يقوم صناع أفلام (جيمس بوند) بالبحث عن "الأجلاف" القابلين للتصديق هذه الأيام، ويتحاشون فيلم (الأولاد السيئين) أو فيلم (غداً لن يموت) الذي عرضه (روبرت مردوخ) عام ١٩٩٧م.

لا تفهمونا خطأ، فإننا لا ندعي أن هناك تآمراً، وذلك يعطي أصحاب شركات الإعلام المتحدة وأعوانهم في محطات القوة السياسية والمحطات القانونية قدراً كبيراً جداً من التقدير، وحتى إن شركات الإعلام المتحدة واتحادات العمال لا ينتابها أي قلق إزاء تدمير الإرادة الشعبية لأولئك الذين قاموا بتجريدهم من الصفة السياسية بصورة فعالة. مع التشرب اليومي بأخبار تافهة، عن جرائم المشاهير، ومطاردة أعضاء الكونجرس للمعتقلين والسجناء، ويعبرون بقدر أقل من الاهتمام بمنتقديهم على اليسار أو اليمين، وينتابهم قلق إزاء أكبر كمية ممكنة من المال. وبالتالي، فإن شركات الإعلام الكبرى تطلب من ترساناتها التي تسعى لمحاولة اكتساب التأييد عدم

تضليل الجمهور، كما تطلب منهم ببساطة إزالة عدد قليل من الحواجز المتبقية التي تحول دون توسعهم.

والشجار الرئيس بين الشركات ومجموعات نقابات العمال في واشنطن دي. سي هو كذلك شجار آخر، ولكنه ليس على الإطلاق شجاراً بشأن القيم، إنما هو شجار حول المال. وأفضل طريقة لفهم الكيفية التي تتم بها الحوارات الكبيرة حول سياسة ولوائح الإعلام اليوم هي أن نتذكر نص الفيلم العظيم (الأب الروحي الجزء الثاني)، وهو أحد المناظر الكلاسيكية في الفيلم الحائز على جائزة أوسكار عام ١٩٧٤م، حيث يصور جميع قطّاع الطرق الأمريكيين جالسين على سقف أحد الفنادق في (هافانا)، وينقشون قطعة من الكيك على شكل كوبا (والفترة الزمنية هي في الخمسينيات عندما حكم الغوغاء كوبا)، وحصل كل فرد من قطاع الطرق على شريحة رمزية لدولة كوبا، وجميعهم سوف يتناقشون بعضهم مع بعض؛ من أجل الحصول على شرائح أكبر حجماً، وقد اتفقوا جميعاً بأنهم وحدهم فقط كانوا مؤهلين للحصول على تلك الشرائح، إنها بلدهم.

وينشغل عمالقة وسائل الإعلام المتحدة في حسابات ووسائل مماثلة في عالم اليوم بنتائج مماثلة تماماً، كما كان بإمكان أعضاء العصابات في الخمسينيات المطالبة بكوبا كدولة لهم، وكذلك فإن أصحاب الشركات متعددة الجنسيات التي تتحكم في الاتصالات في الولايات المتحدة بإمكانهم المطالبة بأن وسائل الإعلام هي وسائل إعلامهم، وأنها تنتمي إليهم كما هو الحال في كوبا. وحيث إن الديكتاتوريين ينتمون إلى الغوغاء، فإن قرارات سياسة الإعلام تتخذ في أمريكا المعاصرة كاستجابة لمطالب التكتلات الإعلامية، ولدى الحكومة الفيدرالية (كيك) على شكل الولايات المتحدة، بل الأكثر من ذلك على شكل الكرة الأرضية، كما أن عمالقة الاتصالات المتحدة جميعهم يتشاجرون خلف أبواب مغلقة للحصول على أكبر شريحة من الكيك،

وجميعهم متفقون بأنه من الأفضل لهم جميعاً عدم قيام الجمهور بلعب أي دور في العملية مهما كان نوعه، وهناك قول مأثور قديم يقول إذا لم تكن مدرجاً في الجدول فإنك لا تعد جزءاً من الصفقة، وهذا ما حدث؛ إذ يتم إنشاء النظام لمصلحة الخطوط السفلى لشركات الإعلام متعددة الجنسيات في مقابل الخط الأعلى للديمقراطية.

إنه نظام فاسد أخلاقياً، ومدمر، مثل النظام الذي أنشأه أعضاء العصابات الإجرامية، والذي ينبغي لنا نحن كمواطنين أن نغيره. وتلك هي النقطة التي يثيرها هذا الكتاب.

وبعد سنوات عديدة من الكتابة والمناقشة والدفاع ضد وسائل إعلام غير الديمقراطية بصورة متزايدة – فإننا على قناعة تامة بأن الوقت قد حان لبناء حركة تسعى نحو استبدال وسائل إعلامهم بوسائل إعلام تخدم جمهوراً كبيراً من الأمريكيين، إنها وسائل إعلامنا.

ونحن نعلم أنه من الضروري أن يفتح المواطنون أبواب الحوارات على مصراعيها حول سياسة الإعلام؛ لكي تكون القرارات التي تتخذها وسائل الإعلام غير متخذة في السر، ولكن بموافقة الجمهور، فمن المفترض ألا يكون نظام وسائل إعلامنا مبنياً على تلك القرارات، فالهدف النهائي لجميع مناقشاتنا هو فتح الطريق أمام تأسيس نظام إعلام أكثر تنوعاً ومنافسة، مع مكون كبير من عدم الأرباح وانعدام النواحي التجارية.

إننا نفهم أن هذه ليست معركة سهلة؛ نظراً لأن وسائل الإعلام المشتركة قوية، ولديها نظام علاقات عامة من الفئة العالمية، وأنهم يكذبون بالقول "إنهم يعطون الناس ما يريدونه"، فالكفاح من أجل إعادة صياغة الإعلام يبدأ بنشر الاعتراف القائل بأن وسائل الإعلام الكبرى إنما تعطي الناس ما يريدونه، فقط ضمن النطاق الذي من خلاله يمكن لوسائل الإعلام الكبرى مضاعفة أرباحها إلى الحد الأقصى. وعليه، فإن

جميع الأشياء التي يريدها الناس بوضوح - مثل قدر أقل من الإعلانات، وصحافة ذات مستوى عالٍ من الجودة - غير متوافرة؛ نظراً لأنها غير مربحة.

وعندما يفكرون فيه، فإن الأمريكيين سيفهمون فهماً تاماً بأن السوق الحالية ليست مؤشراً يخلو من رغبات الجمهور العامة؛ نظراً لأنه يمكنه فقط التعامل مع أكثر الأرباح على المدى القصير لعمالقة وسائل الإعلام. وذلك الفهم يفتح الباب أمام احترام معروف للدور الذي يمكن لصناعة السياسة العامة أن تلعبه، ويجب أن تلعبه في تشكيل أنظمة الإعلام التي تخدم المواطنين.

كما أنه لم تكن هناك حاجة كبيرة لترقية وتطوير فهم الحاجة الملحة لتأكيد سيطرة الجمهور على نظام الإعلام. وقد ازدادت المشكلة حدة إلى درجة أن نظام الإعلام أصبح حاجزاً رئيساً أمام ممارسة الديمقراطية، ومناقشة أيٍّ من المشاكل الاجتماعية المتصاعدة التي تواجهنا. وليس هناك سبب للاعتقاد أن بإمكان وسائل الإعلام تصحيح نفسها بنفسها؛ نظراً لأن جميع الضغوط تعمل ضد الإصلاح في سبيل المصلحة العامة.

والبعض سيقول: ولكن ماذا عن الإنترنت؟ أليس من شأن ذلك أن يفتح باب نظام وسائل الإعلام على مصراعيه لنا بحيث لا يكون هناك سبب لأن ينتابنا أي قلق إزاء صنع السياسات الإعلامية؟ ألا يمكننا إنشاء موقع على (الويب Web) والتنافس على قدم وساق مع عمالقة الإعلام؟

إن هناك عنصراً من الحقيقة في هذا الادعاء، فمن المؤكد أن الإنترنت يغير كثيراً في حياتنا، وهناك مادة استثنائية على الخط الشبكي (أون لاين On Line)، غير أنه لم يُبرهَن حتى الآن على نجاح الإنترنت كمنصة لإطلاق المنافسة التجارية مع عمالقة الإعلام. وللمرة الثانية، فإن السوق يزخر بالإمكانات الديمقراطية للتكنولوجيا، وهذا يميل نحو تهميش مواقع الويب المنشقة.

ونادراً ما يكون للإنترنت بعض القوة الاستقلالية في المجتمع، وستُحَدّد القرارات التشريعية والتنظيمية والقضائية فيما يتعلق بحق النشر، والتأليف، وقضايا الوصول إلى الإنترنت - ستحدد على وجه الدقة إلى أي مدى سيصبح الوسيط تقدمياً. وبمعنى آخر إذا أردنا من الإنترنت أن يقدم خدمات، فإننا سنحتاج إلى صياغة سياسات تتناول القضايا العريضة لإصلاح الإعلام من أجل تعزيز ذلك التوقع.

وحتى مع وجود الإنترنت مثلاً، فإن الضرر الذي ألحقه النظام الحالي للإعلام بالديمقراطية في السنوات الأخيرة كان ضرراً بليغاً. إننا لا نستخدم عبارة "ضرر" عرضاً؛ إننا نعتقد أن وسائل الإعلام لم تعد مجرد شيء غير موثوق به، بل إن وسائل إعلامهم تعزز أزماتنا.

ولإعطاء بعض الفهم لنطاق المشكلة، فخذ في الاعتبار أكثر ثلاث قصص أهمية في الذاكرة الحديثة - الانتخابات المختلة وظيفياً عام ٢٠٠٠م، وهجمات ١١ سبتمبر، والحرب على الإرهاب، إضافة إلى أن الشركات الأمريكية قد انهمكت في عمليات تزوير كبيرة ضد موظفيها والمتقاعدين والمساهمين ودافعي الضرائب - فكيف استطاعت وسائل الإعلام التعامل مع هذه الاختبارات؟

وحيث إن هناك قدراً كبيراً من التركيز هنا على الديمقراطية، فدعنا نبدأ بالانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠م، فلقد فاز (آل غور : Al Gore) بالتصويت القومي بعدد ٦٠٠ ألف صوت، ومن الواضح الآن أن مجموع سكان ولاية فلوريدا الذين ذهبوا لصناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في ٧ نوفمبر عام ٢٠٠٠م كان قصدهم التصويت لصالح (آل غور)، إلا أن (جورج دبليو بوش) أصبح هو الرئيس. والشيء المهم فهمه هو أن الرئيس بوش رئيس جزئي على الأقل؛ نظراً لأن وسائل الإعلام الأمريكية اندفعت نحو تكريس الرئيس بوش - طيلة الشهرين قبل الانتخابات - بدلاً

من الحفر له، حتى تبين بعد ذلك في الواقع من هو الذي فاز بالانتخابات. فإذا كانت وسائل الإعلام لا تستطيع وقف انتخابات مسروقة فمن الذي يستطيع وقفها؟

وعندما وقعت أحداث الهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر، فإن الرئيس المختار – وليس المنتخب – بدأ في شن هجوم على الحريات المدنية المحلية، والإسراع في إعلان الحرب ضد الإرهاب، والتي يبدو بأنها لعبة لا نهاية لها. وكان ينبغي للإعلام مقابلة قبضات الرئيس القوية بشك شرس؛ نظراً لنظافة السجل الحافل للتنفيذيين الرئيسيين. وفي كل حرب كبرى تقريباً فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد حاربت خلال القرن الماضي، والإدارة التي في السلطة كذبت من أجل الحصول على الدعم الحكومي؛ نظراً لأنها خافت من أن الشعب لن يوافق على الحرب إذا علم الحقيقة.

غير أن وسائل الإعلام الأمريكية كانت تشكو من "الحرب الأمريكية الجديدة"، مقدمة كل استجواب قاسٍ للمسؤولين الرسميين، وهو الاستجواب الذي سيوجه إلى قائد أي أمة حاولت قيادة الكوكب إلى حرب مستمرة، وغير واضحة، ومهددة، ولا حدود لها فيما يبدو. وحيث إنه قد أعلن الرئيس بوش عن هذه الحرب كحرب لا نهاية لها ضد مرتكبي الشر في أي مكان – فهي الحرب التي سوف تضعنا في حرب اقتصادية كاملة لأجيال. وهذا الانعدام للنقد أو التقييم البدائي هو عبارة عن إلغاء صاعق لمسؤولية الصحافة الحرة.

وعندما تضيف الاعتداءات على الحريات المدنية الداخلية (المضمنة في القانون الوطني بالولايات المتحدة الأمريكية الذي أصدره النائب العام جون آشكروفت)، والولع بالسرية حول الجزء الخاص بالرئيس التنفيذي (الذي سيجعل الرئيس مثل ريتشارد نيكسون يتذلل أو يتملق) – فإنه ينبغي لوسائل الإعلام رفع أعلام حمراء اللون بصفة يومية. وبدلا من ذلك، فهي تقاد نحو النص المكتوب الذي يقدمه (كارل روف) المدير السياسي بالبيت الأبيض، وليس من المستغرب أن يقارن المحللون

الدوليون الجادون التغطية الإعلامية الأمريكية للحرب بتلك التغطية الإعلامية التي قد تكون متوقعة في مجتمع استبدادي، حيث لا يكون هناك وجود لحماية الصحافة الحرة.

ولم تفعل وسائل الإعلام الأمريكية أي شيء جيد حول القصص التي لا ترتبط بأحداث ١١ سبتمبر، والتي كان أكبرها السلسلة المستمرة للإيحاءات حول فساد الشركات، ذلك الفساد الذي بدأ بانفجار قضية (إنرون). وهي واحدة من أشهر الفضائح السياسية في هذا الوقت، وتعد كارثة (إنرون) بمثابة نتيجة مباشرة وقابلة للتنبؤ، لما يحدث عندما تقوم الشركات الضخمة بدفع كل ما عليها من ديون للسياسيين؛ للحصول على أحكام تسمح لها باستغلال عمال الصوف والمستهلكين ودافعي الضرائب. وأكثر ميزة لافتة للنظر في شأن قضية شركة (إنرون) هو مقدار نشاط الشركة الرخيص الذي يعد نشاطاً قانونياً، ومقدار مؤسسات الأمة التي كانت في السر مع المحتالين في شركة (إنرون) – بصرف النظر عن الحزب أو حتى الإيديولوجية.

فلقد ظهرت إيحاءات حول شركة (غلوبال كروسنغ) وشركة (وورلد كوم) والشركات الأخرى – تُظهر أن أسلوب نشاط شركة (إنرون) هو نشاط عنيف في جميع الصناعات التي تعتمد على التنظيم الحكومي، ومن الأمانة القول بأنه في بعض الصناعات يعد الفساد طريقة تشغيل موحدة. إلا أن وسائل الإعلام المملوكة والمشغلة من قبل شركات تعتمد على نفس النوع من الترتيبات القانونية المدرجة، كما فعلت شركة (إنرون) يوماً بتحويل هذه الإيحاءات الدراماتيكية إلى قصة عمل تجاري؛ واختفت بذلك الملابسات السياسية، ومن المتوقع أن تستمر المشاكل التي قادت شركات مثل شركة (إنرون) إلى إفساد السياسات الحكومية، فلقد فشلت وسائل الإعلام في تحقيق وظيفة أساسية لصحافة "كلب الحراسة"؛ والتي تعني الإصلاح الذي يبدو أنه إصلاح ضروري، ولكن ربما ينحرف تحت غطاء انطفاء كامل للأخبار الحقيقية.

إن تقرير (البطاقة) حول الإعلام هو تقرير كئيب، ومثله مثل أي تقرير، يجب أن يكون دعوة لاتخاذ قرار معين.

وينبغي أن تحدد لنا إخفاقات وسائل الإعلام في السنوات الأخيرة الأزمات التي تنشأ وتمضي دون معالجة، عندما تكون وسائل الإعلام مهتمة بكونها وسائل إعلام شعبية أكثر من اهتمامها بكونها وسائل إعلام دقيقة أو مفيدة، كما يجب علينا كمواطنين أن نصبح نشطاء إصلاح لوسائل الإعلام إذا كنا حريصين وجادين على الدفاع عن الديمقراطية.

وهذه ليست أخباراً لبعض الأمريكيين، فعندما نسافر في أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية فإننا نصاب بالذهول من الدرجة التي وصل إليها الأمريكيون العاديون، حيث أدركوا أنه لم يعد كافيا أن نشتكي من وسائل الإعلام.

لقد بدأ الآلاف من زملائنا المواطنين تنظيم أنفسهم لتغيير النظام الإعلامي. علماً بأن نمو حركة إصلاح وسائل الإعلام هذه هي أحد التطورات المذهلة للعقد الماضي، على الرغم من أنه يفهم بأنها قد مرت من تحت جهاز رادار وسائل إعلام الشركات. وفي الثمانينيات فإن نقاد الإعلام لم يتطرقوا لفكرة إصلاح الإعلام كقضية جادة، إذ كان هدفهم هو مساعدة الناس على إصلاح النظام؛ لكي يتمكنوا من المشاركة في الدفاع عن النفس. وحتى وسائل الإعلام البديلة لم تخصص للقضية وقتاً من يوم البث، فالأشياء تتغير مع الأخذ في الاعتبار العوامل التالية:

• العدالة والدقة في نقل أو تبليغ الأخبار، فمجموعة الحراسة الإعلامية التي تكونت في أواخر الثمانينيات، قد ازدهرت لتصبح مصدراً رئيساً ذا مستوى رفيع من الجودة لبحوث وتحليل وسائل الإعلام.

• وسائل الإعلام التقدمية، مثل: (الأمة)، و(التقدم)، و(في هذه الأوقات)، ومجلة (زد) – قدمت أخباراً بانتظام حول احتكار وسائل الإعلام.

• عملت عديد من التجمعات القومية – من تجمعات الإعلام والديمقراطية إلى المؤتمر الحديث للإصلاح والإعلام – على جمع ناشطي الإعلام معاً ؛ لمناقشة الخطط الإستراتيجية والتكتيكات.

• في مدن مثل (بالتيمور) نظمت مجموعات من المجتمع أنفسها ؛ للحصول على لوحات إعلانات الكحول من الطبقة العاملة ، والأقليات التي تقطن المناطق السكنية المجاورة.

• تطورت مجموعات (حراسة وسائل الإعلام) المحلية في عديد من المدن بما فيها مدن شيكاغو ، ودينفر ، ونيويورك ، وسياتل.

• منذ عام ١٩٩٩م انتشرت مراكز الإعلام المستقلة (IMCs) في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية والعالم ، ويقدم نشطاء مراكز الإعلام المستقلة عبر الإنترنت صحافة بديلة ، وتغطية تغطي القصص التي تجاهلتها صحافة الاتجاه السائد. لقد أصبح نقد وسائل الإعلام المتحدة موضوعاً متكرراً مراكز الإعلام المستقلة ، والمجتمعات التي تطورت حول تلك المراكز ، وهي قاعدة لناشطي وسائل الإعلام.

• مجموعة التنبيه التجاري تنمو باستمرار ، وهي تقود الكفاح ضد تغلغل ظاهرة الاستغلال التجاري في كل زاوية من زوايا حياتنا ، خصوصاً في المؤسسات العامة غير التجارية من الناحية التقليدية ، مثل المدارس والمتاحف.

• تَطَلُّع جماعة العمل لتلفاز أفضل ينمو باستمرار ، وهي تقود الكفاح لجعل المذيعين التجاريين يقدمون خدمة جليلة ؛ من أجل إيجاد مبررات لتراخيص الاحتكارات.

• برزت بعض المنظمات ، مثل مركز الديمقراطية الرقمية ؛ لحماية الإنترنت من هيمنة الشركات والهيمنة التجارية.

• قادت حملة تنظيمية هائلة في عامي ١٩٩٩م ، وعام ٢٠٠٠م اللجنة الفيدرالية للاتصالات (FCC) ، للبدء في فتح الطريق للترخيص لحوالي ١٠٠٠ محطة راديو غير تجارية في قنوات مفتوحة على نطاق إذاعة (إف ام FM).

• في الأعوام (١٩٩٨م)، و(٢٠٠٠م)، و(٢٠٠٢م) كانت هناك مظاهرات في مقر الاتحاد القومي للمذيعين (NAB) والميثاق القومي وأمام اللجنة الفيدرالية للاتصالات (FCC) في واشنطن، وكان هدف الاتحاد القومي للمذيعين (NAB) هو الاحتجاج على معارضة الاتحاد لمحطات البث الإذاعي الصغيرة التي لا تخدم الأغراض التجارية، وكان هدف اللجنة الفيدرالية للاتصالات (FCC) هو الاحتجاج على جهود اللجنة في استبعاد العدد القليل من اللوائح المتبقية، والتي تقلل من حجم شركات الإعلام.

• في عام ٢٠٠٢م قام النائب (بيرني ساندرز) (I-TV) بإصدار تشريع لتجميد تكاليف البريد من الفئة الثانية للمنشورات الصغيرة وغير الربحية التي تنقل كمية قليلة من الإعلانات، ونظمت جمعية الصحافة المستقلة والنقابة المهنية للمنشورات الصغيرة المستقلة حملة كبرى لكسب التأييد نيابة عنه، ويسعى ساندرز أيضاً إلى اقتراح تشريع إضافي، وهو ليس العضو الوحيد بالكونجرس الذي يتحرك في هذه الجبهة.

وتكاد تكون مراكز الإعلام بادية للعيان في أي مكان يتجه المرء إليه، وبالنسبة لصاحب النظرة غير الدقيقة فإنه قد يفكر بأننا كنا في المراحل المبكرة من حركة اجتماعية خطيرة، بل ربما ثورة.

ولكن كلما كانت نظرة المرء ثاقبة تمكن من رؤية الصعوبات التي تواجه الإعلام، إذ تُدفَع مبالغ مالية للأشخاص الذين يحاولون التأثير في البرلمان بطريق خفي؛ وذلك لإبعاد المواطنين عن العملية، ولكي يكسبوا ذلك المال. انظر إلى الصراع حول محطات الراديو المصغرة بعد أن أعلنت اللجنة الفيدرالية للاتصالات عن صياغة سياسة تقدمية عام ٢٠٠٠م، فقد دشن الاتحاد القومي للمذيعين حملة عدوانية مضادة لإفشال تلك السياسة، كما أن هناك عدداً من الشركات الضخمة التي تسيطر على محطات البث الإذاعي بالولايات المتحدة الأمريكية، لا تريد الدخول في أي منافسة مع الأشخاص المستمعين إليها. (ما أكبر تلك الكذبة القائلة بأن النظام الإعلامي يعول على المنافسة!!)

وكان خوف الاتحاد القومي للمذيعين (NAB) المدفوع بالربح – خوفاً شرعياً؛ إذا كان الخط الأسفل هو بيت القصيد، فإذا استطاعت المجتمعات تنظيم محطاتها المحلية غير التجارية، لكان من المفترض على عمالقة الإعلام التنافس، وتقديم مزيد من المحتويات وقدر أقل من الإعلانات التجارية؛ من أجل منع المستمعين من الهجرة إلى محطات إذاعية أخرى. وعليه، فإن الاتحاد القومي للإذاعيين فعل الشيء الذي فعله بصورة طبيعية.

ولقد كذب على خطة اللجنة الفيدرالية للاتصالات المقدمة لأعضاء الكونجرس، التي تفيد بأن المحطات الإذاعية الصغيرة الجديدة سوف تتعارض مع المحطات الحالية. وفي الحقيقة، فإن الخطة الهندسية الحذرة التي وضعتها اللجنة الفيدرالية للاتصالات لمحطات الإذاعة الصغيرة، قد أخذت من الخطة التي وضعها بنجاح مذيعو الإعلانات التجارية أنفسهم في أوائل التسعينيات لإنشاء مزيد من محطات البث الإذاعي المباشر. وحتى لا تُهدد أرباحهم، فإن مذيعي الإعلانات التجارية يسعون عن طواعية للتقليل من بحوثهم، فكانت الأكاذيب التي تروى عن محطات البث الإذاعي الصغيرة صارخة، لدرجة أن الاتحاد القومي للإذاعيين (NAB) لم يتمكن من إقناع مجلس الشيوخ الذي يخضع لسيطرة الجمهوريين بالتخلص من خطة اللجنة الفيدرالية للاتصالات (FCC).

وفي النهاية، أسند الاتحاد القومي للإذاعيين إلى أحد جواسيسه الأعضاء في الكونجرس مهمة إضافة فقرة في مشروع قانون الميزانية في منتصف ليلة من ليالي شهر ديسمبر عام ٢٠٠٠م؛ للإجهاز على خطة محطات البث الإذاعي الصغيرة التي وضعتها اللجنة الفيدرالية للاتصالات، وفي البداية استخدم الرئيس كلينتون حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القانون، واستهجن الفقرة الإضافية بصراحة، والتي تهدف إلى القضاء على مبادرة محطات البث الإذاعي الصغيرة. وتمت مراجعة مشروع

قانون الميزانية، وأرسل مرة ثانية إلى الرئيس كلينتون مع إرفاق الفقرة الإضافية المضادة لمحطات البث الإذاعي الصغيرة، ولم يكن الرئيس كلينتون في وعيه ليعترض على الفقرة الإضافية؛ ونتيجة لذلك فقد قُضي على محطات البث الإذاعي الصغيرة، وهي البديل العملي للمحطات الإذاعية التي تدار بالأقراص.

ألا يجب علينا قراءة هزيمة مشروع محطات البث الإذاعي الصغيرة كدليل على أنه ليس هناك أمل في حركة إصلاح وسائل الإعلام؟

وذلك ما يريده الاتحاد القومي للإذاعيين، ولكنه استجابة غير عقلانية.

وفي الحقيقة، فإن الحرب ضد محطات البث الإذاعي الصغيرة توضح الإمكانات الهائلة لحركة إصلاح منظمة تنظيماً جيداً. لقد استطاع الإذاعيون ومناصروهم في المعركة ضد مشروع محطات البث الإذاعي الصغيرة السيطرة على زمام الأمور – فقط بسبب قدرتهم على غمر أعضاء الكونغرس بأكاذيب تفيد بأن مؤيدي مشروع محطات البث الإذاعي الصغيرة يفتقرون إلى الموارد التي تؤهلهم للمقاومة. وربما لا يكون لحركة إصلاح الإعلام الموارد المالية المتوافرة للاتحاد القومي للإذاعيين، إلا أن هناك ملايين من الأمريكيين الذين يعرفون بأن وسائل الإعلام بحاجة إلى إصلاح، وأن أعداد هؤلاء الأمريكيين آخذة في الازدياد، ومثل ما قاله (سول ألينسكي) فإننا نعتقد بأنه عندما تحارب أموالاً منظمة فإنك تحتاج لأناس منظمين.

وذلك هو ما يطالب به هذا الكتاب، ويمكننا القول إنه ينبغي للأمريكيين البدء في أخذ قضايا الإعلام بقدر كبير من الجدية إذا كانوا يريدون نقل الحوار إلى جميع القضايا التي يهتمون بها.

كما يمكننا القول إن المجموعات التي نظمتها فئات مختلفة، مثل أعضاء النقابات العمالية، والقائلين بالمساواة بين الجنسين سياسياً واقتصادياً، والجماعات الدينية والمدرسين والطلاب، والمؤيدين لمبادئ الحرية المدنية والمزارعين، والمطالبين

بالمحافظة على البيئة – فإنهم جميعاً مطالبون بوضع إصلاح الإعلام على قائمة جداول أعمالهم.

ويمكننا القول أيضاً إنه يجب علينا الذهاب إلى أبعد مما يجب، إلى شريحة واسعة من السكان غير المنظمين؛ لتعليمهم، وتحريك موضوع إصلاح الإعلام. فمن تجاربنا وبتقديم مئات الأحاديث كل سنة، فإنه يمكننا إخباركم بأن التربة خصبة، ولكن بوصفنا قادمين من الغرب الأوسط (في الولايات المتحدة الأمريكية) فإننا نعلم أن بذور التربة الخصبة لا تزال موجودة، ، ويجب أن تزرع، والحقول يجب أن تحرث.

وبوصفنا تقدميين، فإننا نعتقد أن الرغبة الحقيقية للمواطنين المثقفين للعمل معاً لخلق عالم أكثر مساواة وإنسانية موجودة، ونعتقد نحن – الأمريكيين – أننا إذا مُنحنا المعلومات والخيارات الحقيقية فإننا سنفضل أن نعيش في أمة ديمقراطية حقاً، حيث تستجيب المؤسسات السياسية لاحتياجات الشعب، والاقتصاد لا يكون مغطى بالاحتكارات التي تستبد بها فكرة الربح.

إن معظم الأمريكيين قد حرمهم النظام الحالي للإعلام من المعلومات والخيارات الحقيقية، ونريد أن نغير نظام الإعلام، ومن هذا الفهم فإن دعوتنا هي دعوة راديكالية (جذرية) للتغيير.

إن المناقشات التي نقدمها تنبثق من القيم السياسية السائدة، ولذلك يمكننا القول أنه إذا أخذ المرء القيم الأساسية للديمقراطية الدستورية بجدية، فمن الضروري أن يكون هناك حوار عام حول سياسة الإعلام؛ وهذه هي الديمقراطية رقم (١٠١). فنحن أكثر رغبة من أي وقت مضى في أن نعيش – معاً – نتيجة الحوار العام العارف. ومتى ما كان ذلك الحوار موجوداً كان حوار السياسة مطلعاً وديمقراطياً، وكانت السياسات الناشئة عن ذلك الحوار سياسات جيدة.

ونحن نُشجِّع فعلياً عندما نرى نهايات وسائل الإعلام المتحدة تذهب إلى مشاركة الجمهور في صنع سياسة قطاع الاتصالات. لقد أصبح من الواضح أنهم يخافون مما سيحدث إذا فهم الشعب الأمريكي إلى أي مدى كانت العملية فاسدة. إنهم يدركون أن المواطنين المطلعين لن يُقَيِّدوا على الإطلاق بالوضع الراهن بوسائل الإعلام، وعند هذه النقطة فإننا على وفاق تام معهم.

ولكن الاختلاف الوحيد هو أنه في الوقت الذي يخافون فيه من الديمقراطية فإننا نريد الديمقراطية؛ وذلك هو سبب تأكيدنا أن الحركة الواسعة التي نقترحها سوف تحظى بالتأييد إلى أبعد من الحدود الخارجية للأمريكيين التقدميين النشطين سياسياً.

ونظراً لأن المعركة التي نقترحها هي في المقام الأول كفاح من أجل العمليات الديمقراطية؛ فإن القاعدة المحتملة من التأييد تشمل أي شخص من السكان يفضل الديمقراطية على حكومة الأثرياء.

وباختصار، فإن الفروق التقليدية بين اليسار واليمين ليست فئات حاسمة، والانشقاق الأكثر دقة هو بين الأعلى والأسفل. فأولئك الذين يستفيدون فائدة كبيرة من الوضع الراهن الفاسد، وأولئك الذين لا يستفيدون منه، وحتى المحافظون السياسيون، وخصوصاً أولئك الذين هم خارج الحلبة بدون أوراق مالية بملايين الدولارات – يكرهون الطريقة التي يتم بها نقع أدمغة أطفالهم في المجال التجاري. وهم يحتقرون رفاهية الشركات التي تمنح عشرات المليارات من الدولارات، والتي هي قيمة الممتلكات العامة، إلى الشركات كل سنة، وهم لم يعودوا يشاركون في الحملات السياسية؛ استناداً إلى الإعلانات التجارية الحمقاء التي يبثها التلفاز لمدة ثلاثين ثانية.

وسوف تتحدث إجراءاتُ الإصلاح الرئيسة للحركة المزهرة لإصلاح وسائل الإعلام إلى هؤلاء الأمريكيين؛ لأنهم جميعاً يحملون قناعة حيادية وجوهرية، ونظرة

محايدة، وأنهم لا يدعون إلى فرض الرقابة، ولا يقترحون استخدام أسلوب (توم ريدج: Tom Ridge) لتعليم الجماهير فتح باب النظام الإعلامي على مصراعيه، مع مزيد من المنافسة، ومزيد من الأصوات غير التجارية وغير الربحية. إنهم يدعون إلى تأسيس نظام إعلامي جماعي مع مجموعة من المؤسسات؛ لتقديم الثقافة والترفيه والصحافة، ويسعون لتخفيف قوة التكتلات المتخطية الحدود القومية، والتي تضع الربح فوق أي شيء آخر، وتجيب فقط عن أسئلة الـ(وول ستريت): (المصالح المالية الأمريكية أو نفوذ العالمية)، في الوقت الذي تمحو فيه السلطة أصوات المجتمع التي تجيب عن أسئلة الشارع الرئيس.

هذا كتاب له جدول أعمال، نريد أن نبذر لهيب حركة إصلاح الإعلام، التي نعتقد أنها تأخذ شكلها بالولايات المتحدة الأمريكية. ففي الفصل الأول تحدثنا عن المشكلة بقدر كبير من التفصيل، وفي الفصل الثاني ننظر إلى الخارج لنشرح كيف يصبح الأسلوب الأمريكي ووسائل الإعلام المتحدة الفاسدة - إحدى النتائج الرئيسة للعولمة، وأن إصلاح الإعلام يصبح قضية دولية. وفي بعض الجوانب تكون الولايات المتحدة الأمريكية متقاعسة في الحركة العالمية لإصلاح الإعلام، فلدينا الكثير لنتعلمه من دراسة الأمم الأخرى والعمل معها. وفي الفصل الأخير نعود للولايات المتحدة الأمريكية لنناقش الحركة المزدهرة لإصلاح الإعلام، والخطوات التي ينبغي اتخاذها لتوسيع نطاق وصلاحية حركة إصلاح وسائل الإعلام.

وفي جميع أجزاء وفصول الكتاب نعود باستمرار للفرضية القائلة بأن الديمقراطية تحتاج إلى صحافة حرة حقيقية. وتقودنا عبارات (جيمس ماديسون: James Madison) الذي ناقش ذات مرة قائلاً: "جميع الانتصارات التي تحققت عن طريق العقل والإنسانية على الخطأ والاضطهاد، تحققت عن طريق حرية الصحافة".